استعجل اللجان البرلمانية للانتهاء من القوانين المدرجة على جداول أعمالها

مكتب المجلس : جلسة بعد غدٍ ستخصص لاستجواب الحجرف و 16 ميزانية

عقد مكتب المجلس اجتماعه أمس برئاسة رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم وحضور أعضاء المكتب.

وقال أمين سر المجلس النائب د.عودة الرويعي في تصريح صحافي عقب الاجتماع إن مكتب المجلس استعرض الرسائل الواردة إلى المكتب واتخذ الإجراءات المناسبة بشأنها، بالإضافة إلى مناقشة جدول أعمال الجلسات خلال الفترة المتبقية من دور الانعقاد الحالي.

وذكر أن جلسة بعد غد ستخصص لمناقشة الاستجواب الموجه من النائبين رياض العدساني والدكتور بدر الملا إلى وزير المالية الدكتور نايف الحجرف، إلى جانب مناقشة تقارير لجنة الميزانيات والحساب الختامي والبالغ عددها 16 ميزانية.

وأوضح الرويعي أن تقارير الميزانيات قد تقسم إلى مجموعتين تضم كل مجموعة 8 ميزانيات على أن يكون يوم الأربعاء امتدادا لجلسة الميزانيات، مشيرًا إلى أنه سيتم النظر في إمكانية عقد جلسات خاصة لمناقشة العديد من القوانين والانتهاء منها.

وأشار إلى أنه تم توجيه طلب استعجال إلى اللجان البرلمانية للانتهاء من القوانين المدرجة على جدول أعمالها، مضيفًا أن المجلس مقبل على مجموعة من القوانين المهمة.

واستطرد الرويعي قائلًا «من هذه القوانين ومن بينها تجنيس الـ 4000، وحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة، وتنظيم مهنة المحاماة، والجامعات الحكومية، ومنع الرقابة المسبقة، وحظر الشهادات المزورة، وقانون الأحوال الشخصية الجعفرية، وحقوق المؤلف، والحقوق المجاورة، ومفوضية الإصلاح القانوني، إضافة إلى عدد من القوانين المتعلقة بالمرئي والمسموع».

وأوضح أن رفع قانون الوظائف التربوية المساندة من جدول الأعمال جاء بسبب صدور قرار من الحكومة في هذا الموضوع.

وأعرب الرويعي عن أمله في أن يتم الانتهاء من جدول الأعمال بالاتفاق مع اللجان البرلمانية وبالتنسيق مع رئيس لجنة الأولويات النائب أحمد الفضل.

جانب من اجتماع مكتب المجلس

جرياً على عادتها السنوية

أمانة مجلس الأمة أقامت حفلاً لتبادل التهاني بمناسبة عيد الفطر

الرويعي والكندري خلال الحفل

جانب من حفل الاستقبال

أقامت الأمانة العامة لمجلس الأمة وجريا على عادتها السنوية حفلا لتبادل التهاني بين موظفيها بمناسبة عيد الفطر السعيد في قاعة الاحتفالات الكبرى بمبنى المجلس، وذلك بحضور أمين سر المجلس النائب الدكتور عودة الرويعي والأمين العام للمجلس علام الكندري.

وأشاد أمين السر النائب د. عودة الرويعي في كلمة ألقاها خلال الحفل بجهود موظفي الأمانة العامة، مشيرا إلى ما يتمتعون به من مهنية وأثر تلك الجهود وانعكاسها داخل وخارج دولة الكويت.

وأوضح الرويعي أن تلك الجهود محل اعتزاز في الكويت وفي المجالس النيابية ومجالس الشورى الخليجية والعربية والإسلامية ومختلف المؤتمرات والمحافل البرلمانية الدولية.

وقال: إنكم محل فخر واعتزاز لهذه المؤسسة البرلمانية ولبلدكم، ونتمنى عدم التوقف والاستمرار في الإبداع والعطاء والتميز، لأن الجميع يتمنى الاستفادة من هذه المهنية الموجودة لديكم".

من جانبه نقل الأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري تحيات رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم للموظفين وتقديره لهم.

وحضر الحفل الأمين العام المساعد لشؤون حرس المجلس اللواء خالد الوقيت والأمين العام المساعد لقطاع الجلسات عادل اللوغاني والأمين العام المساعد لقطاع المعلومات خالد المطيري، والأمين العام المساعد للشؤون المالية لمى الدخيل والأمين العام المساعد لقطاع الإعلام بالتكليف أمل المطوع.

الرويعي مهنئا

صورة جماعية للحضور

جانب من الاجتماع

على أن تكون نسبة مشاركة المواطنين فيها 50 %

المطيري لإنشاء شركة مساهمة كويتية لتقديم خدمات الاتصالات

ماجد المطيري

أعلن النائب ماجد المطيري عن تقديمه اقتراحا بقانون بتعديل بعض احكام القانون رقم 26 لسنة 1996 بتأسيس شركات لخدمات الاتصالات اللاسلكية "شركة اتصالات هاتفية رابعة".

وجاءت مواد المقترح على النحو الآتي:

مادة أولى

- تضاف إلى القانون رقم 26 لسنة 1996 المشار إليه والمعدل بالقانون رقم 2 لسنة 2007 مادة جديدة برقم الأولى مكرر 2 نصها الآتي:

-مادة أولى مكرر: استثناء من أحكام المادة السابقة تلتزم حكومة دولة الكويت بتأسيس شركة مساهمة كويتية مقرها الكويت غرضها تقديم جميع خدمات الهواتف المتنقلة وغيرها من الخدمات اللاسلكية بما لا يتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية على أن تخصص أسهمها على النحو التالي:

-أ/ نسبة 24% للحكومة والجهات التابعة لها.

ب/ نسبة 50 % تطرح للاكتتاب العام للكويتيين وتخصص لكل منهم بعدد ما اكتتب به، فإن جاوز عدد الأسهم المكتتب بها عدد الأسهم المطروحة خصصت جميع الأسهم المطروحة بالتساوي بين جميع المكتتبين، أما إذا لم يغط الاكتتاب كامل الأسهم المطروحة فيطرح للبيع ما لم يكتتب به من الأسهم في مزايدة علنية وفقا لأحكام البند (ج) من هذه المادة.

ويجوز للمتقاعدين والمستحقين عنهم الراغبين في الاكتتاب إن يطلبوا من المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية الاكتتاب عنهم مع استيفاء قيمة الأسهم المكتتب فيها لحسابهم من المعاش التقاعدي.

ج- نسبة 26% تطرح للبيع في مزايدة علنية تشترك فيها شركات المساهمة المدرجة في سوق الكويت للأوراق المالية والشركات الأجنبية المتخصصة في مجال الاتصالات ويستثنى من ذلك شركات الاتصالات المتنقلة القائمة في تاريخ طرح هذا المزاد حيث يمتنع عنها المساهمة بطريق مباشر أو غير مباشر في هذه الشركة.

مادة ثانية

-تخضع الشركة الجديدة للاتصالات الهاتفية المتنقلة وقت العمل بهذا القانون في عملها ونشاطها لإشراف الهيئة العامة للاتصالات وتقنية المعلومات في كل ما يتعلق بإجراءات تشغيل ومواصفات الأجهزة والمدات والتجهيزات المستعملة في جميع أوجه نشاطها التي يصدر قرار منها بالقواعد المنظمة لذلك.

-وتقوم الهيئة بتقديم التسهيلات الفنية الممكنة اللازمة لأداء خدمات هذه الشركات بتخصيص الترددات في نفس الحزم.

-وذلك بتوزيعها فيما بينها جميعا على وجه التساوي.

-مادة ثالثة

-تلتزم الحكومة بتأسيس الشركة المشار إليها بالمادة السابقة خلال ستة من تاريخ العمل بهذا القانون ويجوز للحكومة بعد ذلك أن تؤسس شركة أو أكثر وفقا لأحكام القانون رقم 26 لسنة 1996 المشار إليه.

مادة رابعة

-يكون تحديد الاشتراكات وأسعار الخدمات التي تقدمها الشركات المشار إليها في المادة السابقة وفقا للضوابط التي يصدر بها قرار من الهيئة، وتتضمن هذه الضوابط تحديدا للحد الأقصى للاشتراكات وأسعار الخدمات وما يجب أن يتمتع به المشترك في خدمة الهواتف المتنقلة من مزايا.

-ويجوز بقرار من الهيئة إعادة النظر في قيمة الاشتراكات والأسعار كل ستة أشهر.

مادة خامسة

-تلزم الشركة بتوظيف الكويتيين داخل أفرعها في دولة الكويت بنسبة 70 %

مادة سادسة

-على رئيس مجلس الوزراء والوزراء - كل فيما يخصه - تنفيذ هذا القانون، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

ونصت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على الآتي:

حيث إنه يعود توافر وسائل الاتصال الجيد والفعال على الأفراد والمؤسسات بأثر إيجابي ويرفع من نسبة شعورهم بالرضا والراحة وهو ما يستحقه المجتمع الكويتي، حيث أصبح للاتصالات والتكنولوجيا أثر ملحوظ في المجتمع وركيزة أساسية من ركائز العمل الناجح.

وحيث إنه بالرغم من وجود ثلاث شركات عاملة بقطاع الاتصالات إلا أنه لا تزال أسعار الاتصالات والخدمات التي تقدمها تلك الشركات هي الأغلى عالميا ولم تقم أي من الشركات العاملة بتقديم عروض سخية بالمقارنة بما نراه خارج دولة الكويت.

ونظرا لكثرة أعداد المواطنين والانفتاح الاقتصادي الذي تتبعه الدولة في ظل رؤية 2035 " كويت جديدة " وإحياء لروح المنافسة بين الشركات العاملة في قطاع الاتصالات بما ينعكس بالإيجاب على إنعاش الاقتصاد الكويتي وخلق روح المنافسة في سوق العمل ما ينتج عنه استفادة المواطن بأعلى خدمة ممكنة في قطاع الاتصالات حيث إنه أصبح ملحا وجود شركة رابعة تكسر الاحتكار مرة أخرى وبقوة وتخفض الأسعار وتحسن الخدمات وتخفف الضغط على شبكات الاتصالات الثلاثة ، فضلا عن أن دولة الكويت تستوعب إنشاء شبكة اتصالات رابعة لا سيما أن هناك دولا أقل مساحة من دولة الكويت وبها أكثر من ثلاثة مشغلين للاتصالات، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح بقانون بتعديل بعض أحكام القانون 26 لسنة 1996 بإنشاء شركة مساهمة كويتية لتقديم خدمات الاتصالات للأسباب السالف ذكرها فضلا عن المساهمة في جعل قطاع الاتصالات في دولة الكويت ينمو بوتيرة سريعة جدا.

بعد أن لوحظ امتناع كثير من المتعاقدين مع الجهات الحكومية عن صرفها

الشاهين للعقيل: ما إجراءاتكم لضمان عدم تأخير صرف رواتب العمال؟

أسامة الشاهين

وجه النائب أسامة الشاهين سؤالا الى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية مريم العقيل عن الإجراءات للتأكد من صرف رواتب العمال في العقود الحكومية دون تأخير.

وقال الشاهين في نص السؤال: "اختار أمين عام منظمة الأمم المتحدة سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح - حفظه الله ورعاه - قائدا إنسانيا عالميا، واختار دولة الكويت مركزا إنسانيا عالميا.

وهذا التشريف والتكليف العالمي، بجانب غيره وأمثاله، يُحمّل الحكومة مسؤولية جسيمة للحرص على سمعة الوطن العزيز ومكانته الإنسانية العالمية.

وقد لوحظ امتناع كثير من المتعاقدين مع الجهات الحكومية عن صرف مرتبات عمالهم، مما يحدث مشاكل واضطرابات أمنية واجتماعية، بجانب مخالفته للهدي النبوي الشريف القاضي بأن "يعطى الأجير حقه قبل أن يجف عرقه".

وسأل الشاهين: ما الإجراءات والضمانات الحالية في الهيئة العامة للقوى العاملة للتأكد من صرف رواتب العمال في العقود الحكومية دون تأخير؟ وما خطط الهيئة والحكومة للقضاء على ظاهرة تكرر انقطاع الرواتب عن العمال لشهور طويلة مما يعرض المرافق العامة لخطر التوقف أو الاضطراب بسبب إضراب العمال؟».